«ميزان»: 2,2 مليون دينار ربح من تعويض نهائي

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية انه ورد اليه كتاب من شركة ميزان القابضة (ميزان) بأن الشركة قد حصلت على تعويض نهائي من احدى شركات التأمين تقدر قيمته بـ 3,3 ملايين دينار نتيجة للتغطية التأمينية على مصفاة الشركة الكويتية لإنتاج الزيوت والشحوم (احدى الشركات التابعة) التي كانت قد احترقت في اكتوبر 2012. وبهذا التعويض، سوف تقوم الشركة بخفض قيمة بعض الأصول المتعلقة بالمصفاة وذلك بقيمة 1,1 مليون دينار. وبذلك سيظهر صافي الأثر الإيجابي 2,2 مليون دينار في القوائم المالية للشركة خلال الربع الثاني من العام الحالي.

الرياض تقرر الانفتاح على العالم متجاوزة أزمة النفط وحروب المنطقة

زواج سعودي ـ أجنبي في يوم تاريخي لأكبر أسواق المنطقة

مستثمران سعوديان في بورصة السعودية أمس حيث شهد حدث افتتاح السعودية أمام الاستثمار الأجنبي في الأسهم اهتماما إقليميا وعالميا نظرا لحجم البورصة السعودية عند 585 مليار دولار (أ.ب)

شريف حمدي

اتجهت أنظار المستثمرين في العالم والمنطقة صوب السوق السعودي أمس لمتابعته مع فتح الباب امام دخول المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودية الأكبر بمنطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث القيمة الرأسمالية البالغة 2,1 تريليون ريال سعودي (556 مليار دولار)، وكونه يشكل نحو 51٪ من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق الأسهم الخليجية البالغة 1,1 مليار تريليون دولار.

وكما كان متوقعا فإن الهدوء سمة الموقف في جلسة أمس نظرا لترقب المستثمرين نتيجة القرار وتأثيره على التداولات، التي بلغت أمس 6,5 مليار ريال هي الأعلى منذ 11 جلسة. ويتوقع أن يكون التأثير على المدى المتوسط ولن يكون مضاربيا او سريعا لأن الاستثمار الاجنبي يحتاج وقتا، وسط حالة من الحذر ناتجة عن اختيار المستثمرين للأسهم المشتراه بطريقة انتقائية مع أول تداولات مباشرة للمستثمرين الأجانب بعد أن كانت تتم عبر اتفاقات المبادلة كما كان في السابق. ويأتي هذا الحدث في وقت تخوض فيه السعودية وحلفاؤها في المنطقة حربا في اليمن وتغييرات اقليمية اضافة الى انخفاض سعر برميل النفط بنحو 45٪ منذ بداية 2015 مقارنة مع العام الماضي. ويؤمل من خطوة فتح الباب امام الاستثمار الاجنبي في اضافة عمق للبورصة السعودية وانفتاح على عالم المال وايضا مساعدة الشركات على رفع من معايير الحوكمة والرقابة استعدادا لانضمامها لمؤشر MSCI في السنتين المقبلتين حسب التقديرات.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة الكويتية للاستثمار للوساطة المالية فهد الشريعان لـ «الأنباء» إن المحافظ الكويتية دخلت السوق السعودي مع الإعلان عن القرار في الماضي ولم تنتظر تطبيقه.

وأضاف الشريعان أن السوق السعودي يتمتع بعدة مقومات ايجابية تشجع على جذب المستثمرين الأجانب، حيث الأداء الجيد في السوق السعودي هو أكبر الاسواق الخليجية المحققة لمكاسب في 2015 بواقع 15٪، كما أن الاستثمار فيه يحقق عوائد جيدة، ويتمتع بقوة مالية شرائية كبيرة، وسرعة دوران للأموال ومخاطر مقبولة، فضلا عن سهولة دخول وخروج الأموال.

أسواق المنطقة

وتباين أداء أسواق المنطقة أمس مع دخول قرار السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالسوق السعودي، حيث ارتفعت أسواق دبي بـ 0,5٪، وقطر بـ 0,4٪، وأبوظبي بـ 0,2٪، ومسقط بـ 0,1٪، في حين تراجعت أسواق الكويت والبحرين بـ 0,2٪ لكل منهما.

دبي.. ونظرية ذات الحدين

وبالنسبة لسوق دبي، فإنه تفاعل ايجابا مع تطبيق القرار في اليوم الأول، لكنه من السابق لأوانه التوقع بأداء سوق دبي على وجه الخصوص، فالآراء حول هذا السوق متباينة، فهناك من يرى أن سوق دبي سيستفيد من خطوة السوق السعودي كون المستثمر الأجنبي عندما يأتي للمنطقة سيستوطن بدبي، وبالتالي إمكانية دخول سوق الأسهم المالية بدبي، وهناك من يرى أن بعض المحافظ الأجنبية قد تبدأ في التسييل في سوق دبي وتتجه للسوق السعودي الذي يضم فرصا واعدة.

من جهتها، ذكرت «العربية» أمس أن الأثر الواضح على دخول الأجانب للسوق هو «نفسي» وليس أثرا حقيقيا، وأن معظم الخبراء والمتخصصين لم يتوقعوا دخول أموال ساخنة للسوق، كما أن معظم حديث المتداولين يتركز على الأثر التدريجي والمتوسط، لعمليات البيع والشراء في السوق.

ورغم المكاسب التي حققتها سوق الأسهم السعودية منذ تحديد توقيت دخول الأجانب السوق في مايو 2014، فإن المحللين يتوقعون تدفق مليارات الدولارات في السوق وإن كان بشكل تدريجي.

في هذا الصدد، قال رئيس الأبحاث في «الاستثمار كابيتال» مازن السديري لـ «العربية. نت»: ان ما نتوقعه من دخول الأجانب ليس ارتفاع السوق بشكل كمي سواء بارتفاع المؤشر مباشرة أو زيادة سيولة السوق، وإنما بالقيمة النوعية التي سيضيفونها للسوق، من حيث نوعية القرارات الاستثمارية وتحول السوق باتجاه الاستثمار المؤسسي.

وقال السديري «من المتوقع أن يكون دخول المستثمر الأجنبي بشكل تدريجي وهذا يساعد على رفع كفاءة السوق والتقارب مستقبلا بين القيم والأسعار».

واستبعد المحلل المالي في «الرياض كابيتال» ياسر بن أحمد دخول سيولة ساخنة سوق السعودية في اليوم الأول لتطبيق القرار، خصوصا أن إدارة السوق عالجت هذا الأمر عبر القواعد التي وضعتها لاستثمار الأجانب بالسوق.

الحذر والترقب في أولى جلسات الشراء الأجنبي المباشر

الشريعان: المحافظ الكويتية دخلت السعودية منذ أشهر

محللون سعوديون: التأثير سيظهر على المدى المتوسط

دبي قلقة بين سحب أموال أسواقها أو جذب السيولة الأجنبية

فتح السوق سيخفض حرق المليارات من الاحتياطي

مدحت فاخوري

حققت السعودية نموا اقتصاديا قويا خلال العقد الماضي ممولة في أغلبها من مئات المليارات من الدولارات من إيراداتها النفطية. لكن الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام منذ منتصف 2014 عاق قدرتها على الحفاظ على خطة الإنفاق المحلية الضخمة، مما اضطرها إلى حرق المليارات في احتياطيات النقد الأجنبي هذا العام، وفقا لصحيفة الوول ستريت جورنال.

وفي قراءة حول فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب، فإن ذلك سيسمح لها بجذب عشرات المليارات المحتملة من الدولارات من استثمارات جديدة، مما سيساعد على تخفيف الضغط على الحكومة لدعم القطاع الخاص وسط توقعات ضعيفة لأسعار النفط. وستكون كبرى الشركات السعودية مثل عملاقة صناعة البتروكيماويات سابك «SABIC» أكبر المستفيدين من فتح السوق أمام المستثمرين الأجانب، ويليها شركة الاتصالات السعودية والبنك التجاري السعودي وبنك الراجحي وشركة الكهرباء السعودية وشركة المملكة القابضة وشركة جبل عمر وشركة سامبا.

40 مليار دولار رأسمالا أجنبيا بانتظار دخول البورصة السعودية

«الوطني»: 67 شركة فوق المليار دولار في السوق السعودية

500 مليار دولار القيمة السوقية للسوق السعودي بنهاية 2014

السوق الكويتي يمتلك أكبر شركات مدرجة برسملة ضعيفة تبلغ 400 مليون دولار

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن المجتمع الاستثماري عبر عن ترحيبه بقرار هيئة أسواق المال السعودية بشأن السماح للمستثمرين الأجانب بالتداول المباشر في سوق الأسهم السعودية، بعد ما كان محصورا في العمليات غير المباشرة التي كانت مسموحة لسنوات قليلة سابقا كالمقيضات والصناديق الاستثمارية المتداولة وبعض العمليات الاستثمارية الأخرى، وبنسبة تقل عن 2٪.

وتوقع التقرير أن يساهم تمكين الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق الأسهم السعودي في جذب التدفقات الاستثمارية الضخمة، إذ يقدر بعض المحللين بلوغ التدفقات الاستثمارية الساكنة 40 مليار دولار أي 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وأوضح التقرير أنه على الرغم من أن السوق السعودي يعد من ضمن أكبر 15 سوقا ناشئا من حيث القيمة السوقية، إلا أنه لايزال يمتلك القابلية للنمو بصورة أكبر نظرا لقوة حجم اقتصاد المملكة، ومع بلوغ نسبة الرسملة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي 51٪ بنهاية عام 2012، يتبين أن السوق السعودي مسعر بأقل من قيمته مقارنة بالاقتصادات الأخرى التابعة لمجموعة العشرين. وأشار التقرير الى ان القيمة السوقية للسوق السعودي استقرت عند 483 مليار دولار بنهاية 2014، وتعد هذه القيمة الأكبر حجما في منطقة الشرق الأوسط، تقريبا بكبر حجم جميع بقية أسواق دول الخليج مجتمعة، كما أنها تعد من القيم الأكبر حجما بين الأسواق الناشئة، الأمر الذي قد يؤهل السوق للانضمام إلى مؤشرات الأسواق الناشئة، إذ تعتبر السعودية حاليا الدولة الوحيدة من الاقتصادات الناشئة الأساسية التي لاتزال غير ممثلة في مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة.

مؤشر مورغان ستانلي

واعتبر التقرير أن السوق السعودي يعد وجهة رئيسية للمستثمر العالمي الذي يرغب في الانكشاف المباشر على المنطقة الغنية بالنفط، وذات أهمية كبيرة وفق معايير أخرى بجانب حجمه الكبير، إذ يمتلك سيولة عالية مقارنة بالأسواق الأخرى الإقليمية والناشئة، حيث بلغ المعدل اليومي لحركة التداول 2,1 مليار دولار خلال 2014 والتي تشكل اكثر من 70٪ من تحركات أسواق دول مجلس التعاون. وتساهم هذه السيولة القوية في ترشيح السوق السعودي للانضمام لمؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة وهي خطوة متوقعة، خاصة بعد إصدار القرار بشأن فتح الأبواب للاستثمار الأجنبي.

كما يتمتع السوق السعودي بميزة التنويع الاقتصادي مقارنة بأسواق دول الخليج التي غالبا ما يحكمها بعض القطاعات كالبنوك والعقار والاتصالات. وبينما يعد قطاع البنوك القطاع الأكبر حجما في السعودية، إلا أن سوق «تداول» يتيح الفرصة للدخول إلى العديد من القطاعات الاخرى، كما يتيح الفرصة بالمشاركة بصورة أكبر مقارنة بأسواق دول مجلس التعاون في القطاع النفطي، وخاصة قطاع البتروكيماويات الضخم الذي تشكل حصته 22٪ من السوق السعودي.

وبين تقرير «الوطني» أن عدد الشركات المدرجة في السوق السعودي بلغ 169 شركة متوزعة تقريبا بالتساوي على مختلف القطاعات، ويعتبر سوق الكويت للأوراق المالية السوق الوحيد الذي يمتلك عددا أكبر من الشركات المدرجة في المنطقة، إلا أن متوسط حجم الشركات المدرجة في السوق السعودي يعتبر أكبر من متوسط حجم الشركات المدرجة في البورصة الكويتية، إذ بلغ متوسط الرسملة السوقية للشركات المدرجة في السوق السعودي 3 مليارات دولار مقارنة بمتوسط الرسملة السوقية للسوق الكويتي والتي بلغت 400 مليون دولار.

وتابع التقرير أن السوق السعودي يضم 67 شركة ذات رسملة سوقية تبلغ أكثر من مليار دولار، بينما في سوق الكويت للأوراق المالية، أقل من 20 شركة فقط تمتلك رسملة سوقية تتجاوز المليار دولار. كما يعد السوق السعودي أكثر الأسواق نشاطا وحركة من حيث الإصدارات الأولية على مستوى المنطقة، إذ يمتلك خمسة عشر إصدارا أوليا متوقعا في 2015 موزعة على مختلف القطاعات.

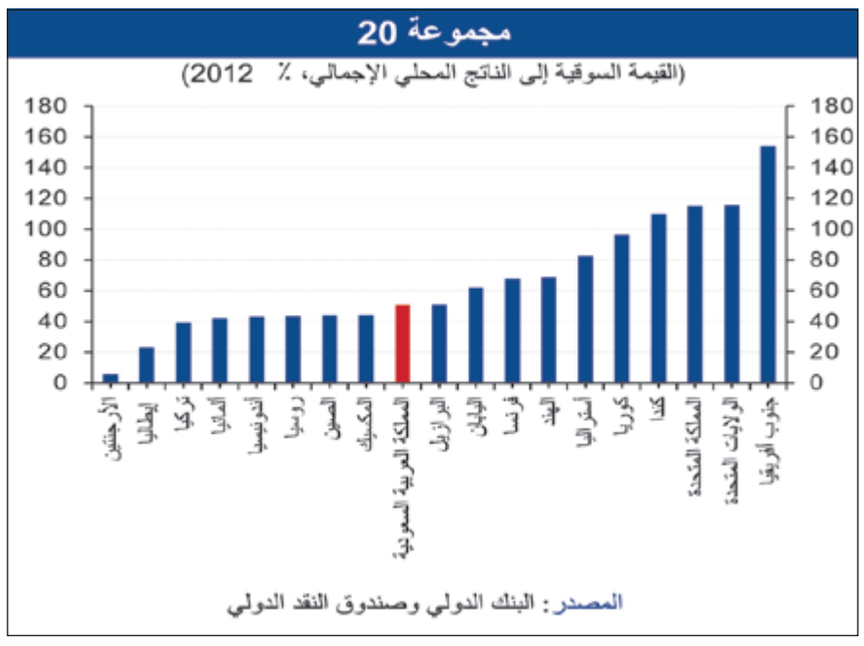

المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

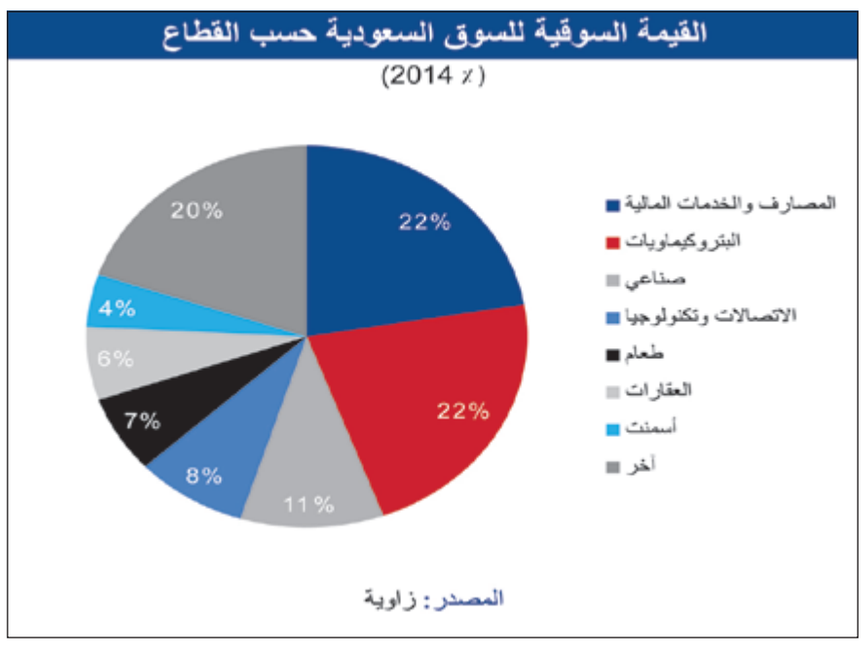

المصدر: زاوية

المصدر: توموسون رويترز داتاستريم